

نشرة المحرّافة اليومية



اليوم: الثلاثاء

التاريخ: 2019-1-8

العسعوسي لـ الجريدة: النيابة تؤيد تجريم حيازة الآلات الخطيرة

«لحد من جرائم الاعتداء على النفس»

● حسين علي



ضرار العسعوسي

وقال العسعوسي، لـ «الجريدة»، إن عقوبة مجرد حيازة تلك الآلات من الممكن أن تكون مخففة، غير أنها تُشدد إذا استخدمها الجاني في جريمة محددة أو الشروع فيها، لافتاً إلى أن هذا التجريم يهدف إلى الحد من جرائم الاعتداء على النفس، التي تقع في بعض الأماكن المذكورة، باستخدام آلات وأدوات خطيرة لا يُتصور حملها فيها، وكانت لدى الفاعل نية ارتكاب جريمة أو فعل غير مشروع فيها.

06+

أعلن النائب العام المستشار ضرار العسعوسي تأييد النيابة العامة فكرة تجريم حيازة الآلات والأدوات الخطيرة في المجمعات التجارية والأماكن العامة والمرافق الحكومية، موضحاً أن تلك الآلات تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، السكاكين بأنواعها، والخنجر والسيف، والآلات الصلبة كالعصي وقطع الحديد بأنواعها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-1-8	6-1	4010

استمع من العقيل إلى شرح عن خطة 2020-2019 للتنمية وكلفها بإحالتها على مجلس الأمة

مجلس الوزراء: المضي قدماً بالخطوات الجادة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

إشادة بقرار تشكيل لجنة تحقيق
بمبازيتي التعزيزات العسكرية و«الدفاع»

تتمين إحالة «نزاهة» أحد أعضاء
«المنافسات» السابقين بشبهة الرشوة
على النيابة العامة

اعتماد أدلة دولية تنافسية
وتحديد المتطلبات التشريعية اللازمة
لدفع عجلة التنمية

المجلس اطلع على حكم «الدستورية»
بعدد دستورية المادة 16 من اللائحة
الداخلية لمجلس الأمة

وأوضحت العقيل للمجلس كذلك أن ضمان نجاح الخطة السنوية يتطلب من الجميع استئثار أن المسؤولية التنموية هي مسؤولية عامة يتقاسمها كل شريك التنمية وكافة المواطنين لتحقيق إنجازات حقيقية تلامس تطلعات المجتمع الكويتي.

وقد قرر مجلس الوزراء تكليف وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بإحالة الخطة إلى مجلس الأمة.

كما بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة، واطلع بهذا الصدد على الأسئلة والاقتراحات برغبة المقدمة من بعض أعضاء مجلس الأمة، كما اطلع على كتاب وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار الدكتور فهد الغفاسي المرفق به حكم المحكمة الدستورية في الطعن رقم 6 لسنة 2018، والقاضي بعدم دستورية المادة (16) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الصادرة بالقانون رقم (12) لسنة (1963) واعتبار المادة كان لم تكن مع ما يترتب عليها من آثار.

ثم بحث المجلس الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي.

وأعرب عن بالغ تعازيه وصادق مواساته إلى مملكة الدنمارك بضحايا الحادث الذي تعرض له أحد الفطارات كما أعرب عن بالغ تعازيه وصادق مواساته إلى جمهورية روسيا الاتحادية إثر انهيار المبنى السكني في مدينة ماغنيتو غورسك.



البارك مترئسا لاجتماع مجلس الوزراء

معايير أكثر صرامة وجدية في اختيار المشروعات ذات العوائد التنموية العالية، سواء مباشرة أو غير مباشرة، وقد اعتمدت الخطة أدلة دولية تنافسية لقياس أثرها التنموي في تقدم دولة الكويت نحو تحقيق الرؤية، وتحديد المتطلبات التشريعية اللازمة لدفع عجلة التنمية.

كما تم ربط سياسات الخطة الإنمائية متوسطة الأجل مع الأهداف والمؤشرات الدولية وأهداف التنمية المستدامة، والبرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية، بما تحويه كل هذه الوثائق من برامج وسياسات قصيرة ومتوسطة الأجل.

التونسية خميس الجهيناوي واستمع المجلس إلى شرح قدمته وزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل بشأن خطة التنمية السنوية 2020/2019، والتي تعد من الحلقة الخامسة والأخيرة من الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2020/2019 - 2016/2015) الصادرة بالقانون رقم 11 لسنة 2015، والتي تعتمد على سبع ركائز تمثل الأساس لتحقيق الرؤية، وتعكس مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية وبما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

كما أوضحت أن خطة التنمية السنوية 2020/2019 تقوم على

إثر قيام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس خالد الصالح، بإحالة أعضاء سابقين في مجلس إدارة الجهاز المركزي للمنافسات العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) في 3 / 1 / 2018. وبهذا الصدد، يؤكد المجلس عزمه المضي قدماً بالخطوات الجادة التي يتخذها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، تنفيذاً لتوجيهات ومتابعة مباشرة من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء.

وأحاط نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد مجلس الوزراء علماً بنتائج زيارة وزير الشؤون الخارجية لدى الجمهورية

أكد مجلس الوزراء عزمه على المضي قدماً في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وكلف وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، بإحالة خطة التنمية السنوية 2020 - 2019 على مجلس الأمة، بعد أن استمع إلى تقريرها عن الخطة التي تمثل الحلقة الأخيرة من الخطة متوسطة الأجل والتي اعتمدت معايير أكثر صرامة في اختيار المشروعات ذات العوائد التنموية العالية، واعتماد أدلة دولية تنافسية لقياس أثرها في تقدم الكويت وتحديد المتطلبات التشريعية اللازمة لدفع عجلة التنمية.

وعقد المجلس اجتماعه الأسبوعي بعد ظهر أمس، في قصر بيان برئاسة الشيخ جابر المبارك، وبعد الاجتماع صرح نائب رئيس المجلس وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بما يلي:

«في ضوء توجيهات سمو الشيخ جابر المبارك، والإجراءات التي نتخذها الحكومة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، أشاد مجلس الوزراء بقرار النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح، بتشكيل لجنة تحقيق بشأن تقارير ديوان المحاسبة الخاصة بمبازيتي التعزيزات العسكرية ومبازيتي وزارة الدفاع، كما أشاد المجلس بقيام الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بإحالة أحد الأعضاء السابقين في الجهاز المركزي للمنافسات العامة، ومن شارك معه على النيابة العامة، لوجود شبهة جريمة الرشوة والإضرار العمدي بالمال العام، بعد إجراء الهيئة التحريات اللازمة وجمع المعلومات والأدلة، وذلك

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-1-8	3	14434

بسبب شبهات فساد في تعاقد «الصة» المباشر على شراء سيارات إسعاف من إحدى الشركات «نزاهة»: إحالة عضو سابق في «المناقصات» وآخرين للنيابة

تحقيقات وتحريات «نزاهة» أدت إلى الاطمئنان وجود شبهات لوقوع جرمي الرشوة والاشترك فيها والإضرار العمدي بالمال العام

عبد الهادي العجمي

مجموع أسعارها 150 ألف دينار. وأفاد بوزير بأن «نتاج ما قامت به «نزاهة» من أعمال تحقيق وتحري وجمع معلومات وسماع إفادات وضبط قضائي أدت إلى الاطمئنان لتوافر أدلة واضحة على وجود شبهات لوقوع جرمي الرشوة والاشترك فيها والإضرار العمدي بالمال العام ما حدا بالهيئة إلى إحالة أحد الأعضاء السابقين في مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات وزوجته وأحد المسؤولين في الشركة الموردة لسيارات الإسعاف إلى النيابة العامة لتباشر إجراءاتها حيال الوقائع الواردة في مذكرة الإحالة الصادرة عن نزاهة فضلا عن الطلب من لجان فحص إقرارات الذمة المالية استكمال تحليل بيانات الذمة المالية لعضو سابق آخر في مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات والإطلاع على حساباته البنكية».

سياق تدقيق وتوثيق المعلومات التي توافرت لديها طلبت من لجان فحص إقرارات الذمة المالية لتحليل عناصر الذمة المالية للمشتبه فيهم، وقد جاءت نتائج أعمال لجان الفحص لتؤكد تملك عدد من أعضاء جهاز المناقصات العامة المركزية وزوجة أحدهم لسيارات من نفس نوع سيارات الإسعاف». وأضاف أن «نزاهة» قامت بإجراء ضبطة قضائية لمقر الشركة الموزعة لنوع سيارات الإسعاف واطلعت على أنظمتها الآلية الخاصة بالمبيعات وتبين امتلاك بعض أعضاء لجنة المناقصات المركزية سيارات من الشركة دون سداد أي مقابل للشركة نظير تلك السيارات أو سداد مبالغ لا تتناسب مع أسعار تلك السيارات، كما ثبت امتلاك زوجة أحد الأعضاء لـ 3 سيارات من نوع السيارات نفسه التي تم توريدها يناهز

المباشر على توريد سيارات الإسعاف من إحدى الشركات المحلية». وأوضح أن «ما استرعى انتباه المحققين هو حالة التباين التي شابت سلوك بعض أعضاء مجلس إدارة جهاز المناقصات المركزية تجاه طلب وزارة الصحة بين رفض التعاقد المباشر والطرح بمناقصة عامة وصدور الموافقة على طلب وزارة الصحة بالتعاقد بالأمر المباشر دون أن تستجد أي مبررات جوهرية تعزز هذا التحول، كما أن الموافقة صدرت من أغلبية الأعضاء كل ذلك بجانب ما أثاره البلاغ المقدم للهيئة بحصول بعض أعضاء مجلس الإدارة على سيارات من ذات نوع سيارات الإسعاف التي تم توريدها لوزارة الصحة نظير تمرير الموافقة على طلب وزارة الصحة بالتعاقد المباشر بعد أن سبق رفضها». وذكر أن «نزاهة» وفي

المركزي للمناقصات العامة من شبهات واتهامات من بينها ما أثير حول ملابسات موافقة مجلس الإدارة على قيام وزارة الصحة بالتعاقد المباشر على شراء سيارات إسعاف من إحدى الشركات». وأضاف بوزير أن الهيئة كانت «قد تلقت في تاريخ سابق على إحالة مجلس الوزراء بلاغا من أحد الأشخاص ضد مسؤولين بوزارة الصحة حول شبهات فساد شابت عملية توريد سيارات إسعاف لوزارة الصحة بقيمة 3 ملايين و720 ألف دينار من ذات الشركة وبذات أسلوب التعاقد». وأوضح أن «قطاع كشف الفساد والتحقيق بالهيئة قام بأعمال البحث في كلا البلاغين وتوصل إلى وجود ارتباط بينهما في الشبهة المثارة حول الموافقة الصادرة من الجهاز المركزي للمناقصات بقيام وزارة الصحة بالتعاقد بالأمر

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) إحالة عضو سابق في مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات وزوجته ومسؤول في الشركة التي تم التعاقد معها لتوريد سيارات إسعاف لوزارة الصحة إلى النيابة العامة بتهم الرشوة والاشترك فيها والإضرار العمدي بالمال العام. وقال المتحدث الرسمي لـ «نزاهة» الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق د. محمد بوزير في تصريح صحفي إن: «نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح أحال في مطلع عام 2018 بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 1657 بتاريخ 2017/12/25 تقريراً أعدته لجنة تقصي حقائق قضائية حول بعض ما نسب إلى بعض أعضاء مجلس إدارة الجهاز

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-1-8	2	15426

عادل الخضاري لـ «الراي»: نافذة وبأثر رجعي... أحكام «الدستورية»

| كتب ناصر الفرحان |



عادل الخضاري

المادة (16)، وذلك طبقاً لنص المشرع في قانون تشكيل المحكمة الدستورية، حسب المادة (6) من قانونها، كما يتعين على السلطات أن تقوم بتنفيذ الأحكام الصادرة منها. وبين أن الطلب الذي قدم من المحامين هو طلب إضافة حكم جديد على الحكم السابق، وهذا لا يجوز بتاتاً، مؤكداً أن قبول المحكمة الدستورية للطلب لا يعني وقف نفاذ الحكم، وهي مسألة تقديرية لهيئة المحكمة في قبول الطلب من عدمه. وذكر الخضاري أن على مجلس الأمة أن ينفذ حكم المحكمة الدستورية النهائي والمنشور في جريدة «الكويت اليوم» في جلسته المنعقدة اليوم، ما لم يصل قرار من المحكمة الدستورية بإيقاف تنفيذ الحكم قبل انعقاد الجلسة، وهذا الأمر (إيقاف تنفيذ) لا يجوز ومخالفة للمبادئ الدستورية وقانون المحكمة الدستورية وقانون المرافعات.

أكد الخبير الدستوري عادل الخضاري، أن أحكام المحكمة الدستورية هي أحكام واجبة النفاذ، فور نشرها في الجريدة الرسمية «كويت اليوم»، حتى تحوز على قوة التنفيذ وإعلام الكافة بالحكم. وأوضح الخضاري، أول محام كويتي عضو في الاتحاد الفيدرالي الأميركي للمحامين منذ 1998، لـ «الراي»، أن «أحكام المحكمة الدستورية هي أحكام نهائية لا يجوز الاستشكال عليها ما لم يكن الطلب المقدم للمحكمة الدستورية، هو لتفسير الحكم الصادر، وبالتالي فإن المحكمة هي التي تقرر قبول الاستشكال من عدمه». وأشار إلى أن الأحكام الدستورية ذات أثر رجعي بطبيعتها، حيث يرتد تنفيذ الحكم إلى وقت إقرار

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-1-8	10	14434

«التشريعية» ترجئ البت في دستورية استجواب المبارك

برقم (480-2018) جنح المباحث الإلكترونية، وقررت رفع الحصانة عن النائب. وأوضح أن اللجنة نظرت في اقتراح مقدم من النائب فيصل الكندري في شأن تشديد العقوبة على المعتدي على الطفل وأقرت بدستورية الاقتراح بأغلبية حضورها وإحالة إلى اللجنة المختصة. وبين أن اللجنة ترى ضرورة إرجاع الموضوع إليها بعد دراسته والانتهاه منه من قبل لجنة حقوق الإنسان، باعتبار أن هذا الاقتراح به جزء أصيل من أعمال اللجنة التشريعية الخاص بالعقوبات التي تطول من يعتدي على الطفل.



سعدون حماد وخلف دميثير و خالد الشطي ود. خليل عبدالله وحمد الهرشاني اثناء اجتماع اللجنة



لمشاهدة الفيديو
يمكن استخدام QR كود أو



النائب محمد هايف في القضية رقم (727-2018) حصر نيابة الإعلام المقيدة

وأوضح عبدالله أن اللجنة نظرت خلال الاجتماع في طلب رفع الحصانة عن

لمكتب المجلس ولم يرد الرأي حتى الآن وبالتالي لم تبت اللجنة بالموضوع.

أرجأت اللجنة التشريعية والقانونية خلال اجتماعها أمس إصدار تقريرها بشأن دستورية أو عدم دستورية الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويصري إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك. وقال مقرر اللجنة النائب د. خليل عبدالله في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن سبب الإرجاء هو انتظار وصول الرأي القانوني من اللجنة الاستشارية الدستورية لمكتب مجلس الأمة.

وأشار إلى أن اللجنة قدمت كتاباً إلى مكتب المجلس تطلب فيه رأي اللجنة الاستشارية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-1-8	7	15426

طالب في صحيفة الإشكال وقف التنفيذ إلى حين تحديد المحكمة جلسة لتفسيره

الطبيبائي يستبق جلسة «الأمة» باستشكال مُباغت: لا أثر رجعياً أو إسقاط العضوية في حكم «الدستورية»



إعلان خلو المقعد يترتب عليه خطر بالغ بإجراء خاصي يؤدي إلى انتخابات تكميلية

وقف تنفيذ الحكم بأثر رجعي ليس له أثر سلبى دستورياً بل يكون أكثر اتجاهه لتنفيذ سليم

الجلسة تعقد وسط انقسام نيابي وخلف فقهي بشأن آلية التعامل مع الحكم وتنفيذه

نواب يرون أن هناك إشكاليات دستورية يفرضا بحث أوجه تنفيذ الحكم وفق طبيعة الازمة الداخلية

يرفض إسقاط عضويته تأييداً لما انتهت إليه اللجنة التشريعية والقانونية في مجلس الأمة، باعتبار أن الحكم طالما لم ينص على ترتيب الأثر الرجعي، ولم يتضمن منطوقه بطلان القرار السابق صدوره من مجلس الأمة ولم يتضمن النص على إسقاط أو بطلان عضوية المستشكل وليد الطبيبائي. وعليه، ولما كان أثر تنفيذ الحكم يستوجب الالتزام من قبل السلطة التشريعية المعنية في التشريع والرقابة على تنفيذه، ولما كان هناك من يدعى وجوب إعلان خلو المقعد النيابي للمستشكل في تنفيذ الحكم وليد الطبيبائي في جلسة يوم الثلاثاء 16 يناير 2019، ولما كان ذلك امر يترتب عليه خطر بالغ إذا ما تمت الدعوة للانتخابات التكميلية بآراء خاطئة نحو تنفيذ الحكم بإعلان خلو المقعد بالمخالفة إلى الفهم لما اتجهت إليه المحكمة الدستورية في قضائها المنحصر في القضاء بعد دستورية المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة في امر من الصعب تداركه والتعامل معه ويؤدي إلى نتائج غير دستورية، ولما كان المستشكل من المرجح أن يتم التأخير على سلامة عضويته في مجلس الأمة المختصة بموجب قرار مجلس الأمة في 30 أكتوبر 2018، ولما كان قبول الإشكال ووقف تنفيذ الحكم بأثر رجعي ليس له أثر سلبى يؤدي إلى نتائج دستورية غير سليمة بل أنه يكون أكثر اتجاهه نحو التنفيذ السليم لحكم الدستورية وعلاوة على ما سبق وتأكيدها للجدية في الاستشكال المقدم فإن المستشكل يطلب وقف تنفيذ الحكم لحين تحديد جلسة تفسير الحكم على النحو السالف في أسباب الإشكال وعلى ما يتعلق بالأثر الرجعي للحكم على القرار السابق صدوره في 31 يناير 2018 برفض إسقاط عضوية المستشكل وليد الطبيبائي والأثر المترتب الذي لم يرد في حكم المحكمة الدستورية في الطعن 6/ 2018، وذلك لحين الفصل في طلب تفسير الحكم والذي يتقدم به المستشكل ذات الأسباب الواردة منه على الاستشكال وتمكنه من تقديم مذكرة إضافية لا تخل باصل الطلب الوارد ضمن الاستشكال.

الطبيبائي تكون قد حسمت امرها في عدم ترتيب أثر لنتائج قضائها بعدم الدستورية، والا لما تجاوزت على ذلك. ولما كان مجلس الأمة يعززم بحث حكم المحكمة الدستورية وأثره على عضوية النائب وليد الطبيبائي في جلسة الثلاثاء 8 يناير 2019 وسط انقسام نيابي وخلاف فقهي دستورية من المختصين نحو تنفيذ الحكم وعما إذا كان مجلس الأمة يقتصر أخطاره بالحكم باعتباره من ذوي الشأن في الطعن الدستوري على نص المادة 16 من لائحته التنفيذية ليتجه نحو اجراء التعديل التشريعي اللازم لتصويب اللائحة الداخلية في حين رأى جانب من الأعضاء في مجلس الأمة في أن هناك إشكاليات دستورية يفرضها بحث أوجه تنفيذ الحكم وفق طبيعة الازمة الداخلية، كما يرى المستشكل أن أثر الحكم لا يتسحب للقرار السابق صدوره من قبل مجلس الأمة في جلسة 30 أكتوبر 2018

مجلس الأمة، ومن ثم قضت إسقاطاً لأثر حكمها بعدم الدستورية بقولها (إبطال عملية الانتخابات التي تمت في 1 ديسمبر 2012 برمتها في الدوائر الخمس، وبعدم صحة من أعلن فوزهم فيها، مع ما يترتب على ذلك من آثار إقصاء إعادة الانتخاب مجدداً كان هذا المرسوم بقانون لم يكن وذلك على النحو الموضح بالأسباب). وعليه يكون من الواضح أن قضاء المحكمة الدستورية في الطعن الدستوري الصادر في 19 ديسمبر 2018 اختلف في ترتيب الأثر على قضائها بعدم الدستورية عن الحكم الصادر في 16 يونيو 2013، ولو أريدت المحكمة الدستورية ترتيب الأثر على عضوية النائب د. وليد مساعد الطبيبائي لما أوعزها النص على ذلك في المنطوق خاصة وأن الطاعن في طعنه الدستوري قد أورد اسمه، كما أن المحكمة الدستورية برفضها قبول التدخل في الطعن المنطوق من قبل الدكتور وليد

الدستورية في منطوق حكمها في الطعن الدستوري رقم 6 لسنة 2018، بعدم دستورية المادة 16 من اللائحة التنفيذية لمجلس الأمة الصادرة بالقانون رقم 12 لسنة 1963 مع ما يترتب على ذلك من آثار. وقد جاء حكم المحكمة الدستورية فاصلاً في الطعن المباشر المقدم من قبل الطاعن بغية القضاء بعدم دستورية نص المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة دون أن يكون طعننا موضوعياً يتعلق بصحة عضوية مقدم الإشكال السيد وليد مساعد الطبيبائي، والأشكال المذكور في التنفيذ من إشكالات إعلان بطلان عضوية، مقلما قضت المحكمة الدستورية بتاريخ 16 يونيو 2013 في الطعن الانتخابي رقم 15 لسنة 2012 والذي قضت فيه بعدم دستورية المرسوم رقم 21 لسنة 2012 بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات وتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء

عشية الجلسة المرتقبة لمجلس الأمة صباح اليوم الثلاثاء، تقدم النائب الدكتور وليد الطبيبائي بإشكال أمام المحكمة الدستورية يتعلق بتفسير وتنفيذ حكمها الخاص بعدم دستورية المادة 16 من اللائحة لم ينص على ترتيب الأثر الرجعي، ولم يتضمن منطوقه بطلان القرار السابق الصادر من مجلس الأمة، ولم يتضمن النص إسقاط أو بطلان عضويته في المجلس. وجاء في صحيفة الإشكال أن المحكمة ينبغي لها الاختصاص وحدها دون غيرها بالتقرير فيما تعرض في التنفيذ من إشكالات في الأحكام الصادرة منها، واختصاصها في ذلك قائم، ثابت لها يقيناً لا ريب فيه، لا يمكن تجاوز أو الإفتتان عليه، أياً ذلك أن المحكمة الدستورية هيئة قضائية إقصاءها المشروع طبقاً للدستور فضلاً عن تفسير النصوص الدستورية، بالفضل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين والراسم واللوائح، وفي الملون الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الأمة أو بصحة عضويتهم وفقاً لصريح نص المادة الأولى من قانون أنشائها رقم (14) لسنة 1973م. وهذا الاختصاص هو اختصاص مقصور عليها تستأثر به دون غيرها، وهي صاحبة الولاية الأصلية في الفصل في المسائل آفة البيان التي خصها المشرع بنظرها وأقرها بها، وإنه إلى جانب تلك الولاية الأصلية، لها ولاية تبعية تنصل بكل مما عسى أن يكون من مسائل تتبع ما تقضي به بمقتضى ولايتها الأصلية، ولها النظر فيما يفرغ من المنازعات الدستورية والطعون الانتخابية متعلقاً بطلبات ومنازعات من الإشكالات في تنفيذ أحكامها فلا تأتي أي من تلك المسائل أن اختصاصها، ولايتها في هذا الشأن مشقة من ولايتها الأصلية وفرع منها اعتماداً لما تقضي به المادة (12) من لائحته التي ناطت بها صراحة الفصل في جميع المسائل الفرعية الزاماً بما هو مقر كاصل عام من أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع.

أسباب الإشكال

بتاريخ 19 ديسمبر 2018، قضت المحكمة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-1-8	10	14434

«التميز» برأت عاشور من جمع التبرعات

| كتب أحمد لازم |

أيدت محكمة التمييز حكم محكمة الاستئناف، ببراءة النائب صالح عاشور من تهمة جمع تبرعات من دون ترخيص، والتي اتهمته فيها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وكان عاشور أعلن عن جمع تبرعات، لبناء مجموعة من المشاريع الخيرية ومراكز ثقافية في دول خارجية، على أن يتم الجمع من خلاله شخصياً، مخالفاً للوائح والقوانين الرسمية والدولية المنظمة لعملية الجمع، فقامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإحالة إعلانه لجمع تبرعات، عبر حسابه الشخصي على «تويتر» إلى «تحقيقات الداخلية»، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقه، لمخالفته في ذلك ضوابط واشتراطات الجمع المعمول بها في البلاد.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-1-8	10	14434

الحبس 5 سنوات لـ «بدون» أساء إلى مسند الإمارة

عبدالكريم أحمد

وكان المتهم قد أحيل إلى المحاكمة بعد أن أسندت النيابة العامة إليه أنه دون بحسابه في موقع التدوين الاجتماعي تويتر عبارات مسيئة لمسند الإمارة بالمخالفة لقانوني أمن الدولة الداخلي ومكافحة جرائم تقنية المعلومات.

أصدرت محكمة الجنايات حكماً بالحبس 5 سنوات مع الشغل والنفاز والإبعاد عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة لشاب غير محدد الجنسية اتهم بالإساءة إلى مسند الإمارة.

الحبس 10 سنوات للاعب كرة انتحل صفة مباحث

عبدالكريم أحمد

رجل مباحث وطلب إثباتاتهما وبعدها طلب منهما مراجعته، إلا أن الشاب شك في الأمر وقام بمطاردته بمركبته لكنه تاه عن الطريق في منطقة السالمية.

وقادت الصدفة إلى ضبط الجاني، حيث أبلغت المجني عليها ذويها بما حدث وتم رصده ومراقبته عن طريق رجال المباحث الذين استطاعوا القبض عليه وإحالاته إلى جهات الاختصاص في تهمة انتحال صفة رجال الأمن.

قضت محكمة الجنايات بالحبس 10 سنوات مع الشغل والنفاز على لاعب كرة بالفريق الأول في أحد الأندية المحلية اتهم بانتحال صفة رجل أمن.

وتتلخص الواقعة في أن الجاني شاهد فتاة (19 عاماً) برفقة شخص آخر على أحد الشواطئ البحرية فاستغل الموقف وادعى أنه

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-1-8	12	15426

ويتعيّن في الختام الإشادة بالجهود المبذولة من رئيس محكمة التمييز المستشار يوسف المطاعة، ونائبه المستشار خالد سالم، ولا شك بحرصهما وسعيهما لإنجازه، تحقيقاً لمبدأ سرعة التقاضي، الذي بات الواقع العملي يهدد تحقيقه، ولا يتطلب الأمر إلا تجاوز تلك العقبات الإدارية التي تستلزم دعماً وتذليلاً من وزير العدل د. فهد العفاسي، والنظر بجدية تامة إلى خطورة هذا التراكم، الذي نسعى جميعاً بأي حلول إلى إنجائه.

لذلك، إذا ما أردنا عملياً تصفية الطعون المتراكمة أمام محكمة التمييز، فالأمر يتطلب زيادة عدد الدوائر القضائية فيها، من خلال نقل عدد من مستشاري محكمة الاستئناف ممن عُرف عنهم الكفاءة والخبرة إلى محكمة التمييز، ليتولوا العمل في دوائر "التمييز" العادية، أو دوائر لفحص الطعون، إلى جانب رؤساء سابقين في "التمييز"، تمهيداً لرئاستهم فيها مستقبلاً، وحتى يتحصّلوا على فهم فلسفة العمل في محكمة التمييز، ونمط إدارتها، خصوصاً أن عدد المستشارين الموجودين في محكمة الاستئناف كبير، ومن السهل نقل 10 إلى 15 مستشاراً منهم إلى "التمييز"، لإنشاء 4 أو 5 دوائر قضائية في المجالات الإدارية والعمالية والتجارية والمدنية والجزائية، لكونها الأكثر عرضاً على أمام محكمة التمييز.

إنشاء دوائر لفحص الطعون، بواقع 4 دوائر العام الماضي، وتخفيضها هذا العام إلى دائرتين، بدلاً من زيادتها إلى عدد يتطابق مع كل الدوائر الحالية في محكمة التمييز، يبقى ضمن الحلول المؤقتة، التي تبدأ بعام وتنتهي بعام آخر، وهي حلول لا تعني الاستقرار لفكرة إنجاز ملفات القضايا أمام "التمييز"، والتي تستلزم حلاً جذرياً لها بكمين في زيادة عدد الدوائر القضائية في "التمييز"، لعدم قدرة الدوائر الحالية على استيعاب عدد القضايا التي ترد إليها من دوائر محكمة الاستئناف الكثيرة، والتي تعمل وفق خطط وإحصائيات وبشكل سريع لإصدار الأحكام فيها. ومن ثم لا يتصور أن تستوعب قرابة 17 دائرة في محكمة التمييز، بمختلف تخصصاتها، الأحكام التي تصدرها جميع دوائر محكمة الاستئناف المتعددة بكل المحافظات، والتي يزيد عددها على 70 دائرة قضائية، بعد إزالة دوائر الأحوال وأسواق المال، لكونها لا تصل إلى محكمة التمييز، لاسيما أن عدد الدوائر الإدارية فقط أمام محكمة الاستئناف سبع دوائر نظرت قبل عام 13 ألف طعن، فيما تنظرها دائرتان فقط أمام "التمييز"، والحال كذلك في الجنايات، تنظر أمام محكمة الاستئناف بسبع دوائر، وفي التمييز بثلاث دوائر.

مرافعة



حسين عبدالله

h.alabdullah@aljarida.com

دوائر جديدة في «التمييز»... ضرورة

مع تزايد أعداد الطعون المتراكمة في محكمة التمييز، والتي كشفت عنها إحصائية وزارة العدل الأخيرة عن سنة 2017 إلى 35 ألف طعن متراكم، وقد يكون العدد انخفض في عام 2018 إلى 27 ألفاً، إذا ما صحت توقعات فصل دوائر الطعون المشكّلة من "التمييز"، فإن الحل لمواجهة تراكم الطعون يكمن في زيادة عدد الدوائر أمام "التمييز"، للفصل في هذا الكم من الطعون، وإذا نجحت الدوائر في تخفيض هذا العدد، فإنه يتم تخفيضها وفق ما تقرره الجمعية العمومية لمستشاري محكمة التمييز.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-1-8	6	4010

بدء محاكمة أكبر تسوية تجارية بتاريخ السعودية للنظر بديون "القصيبي"

المبدئية "شبه مكتملة" على خطة التسوية، لكنه نبه إلى انتظار قرار المحكمة التي "تملك سلطة تقديرية واسعة ومن الممكن أن ترفض التسوية تماماً أو تطلب تعديل خطة التسوية أو تطلب تصفية الشركة أو غير ذلك". وتم طرح خطة التسوية أمام المحكمة التي ستعظر في تفاصيلها قبل اتخاذ القرار بشأن مصير المجموعة. وفي حال موافقة المحكمة على خطة التسوية ستكون الأكبر بتاريخ السعودية بقيمة 6,6 مليار دولار، إذا تم تأمين موافقة دائنين يحملون ثلثي قيمة الدين. ومن الخيارات المطروحة أيضاً، قرار تصفية أعمال المجموعة وإشهار إفلاسها. وتعتبر "القصيبي" أول شركة تتقدم بطلب للتسوية بموجب القانون الجديد، حيث تسعى لحل أطول نزاع بشأن الديون وأكبرها حجماً في البلاد. وسيحضر الجلسة ممثلون لنحو 150 من دائني "القصيبي".

وتشكل أفضل مردود للدائنين ولكن تمت مراجعة الخطة وعرضها على عدد من الدائنين غير السعوديين الذين أبدوا استعداداً لقبولها". وأشار إلى أهمية استفادة المجموعة من قانون الإفلاس الجديد، ففي السابق "كان ينظر لكافة الموضوع من محكمة تنفيذ لديها أدوات محدودة من الحجز الجبري والحبس، والآن هناك أدوات أكبر متاحة للمحكمة التجارية التي لديها نظام جديد وقابلية للأخذ بكافة الخيارات المطروحة". وشرح أن حصة البنوك السعودية من إجمالي الديون تقل عن 40% موضحاً أن "بنكين سعوديين قاما ببيع الديون أو وافقوا على التسوية وبنكين أو ثلاثة أخرى رفضوا التسوية بينما تدرس بنوك سعودية أخرى خطة التسوية". وبالنسبة للدائنين من البنوك الأجنبية، قال وكيل مجموعة أحمد حمد القصيبي وإخوانه، إن موافقات البنوك الأجنبية

عقدت محكمة تجارية في السعودية، أمس الاثنين، أول جلسة للنظر في تسوية ديون مجموعة أحمد حمد القصيبي وإخوانه بموجب قانون الإفلاس الجديد في المملكة. وقال الوكيل الشرعي لمجموعة أحمد حمد القصيبي وإخوانه الدكتور إياد رضا في مقابلة مع "العربية" إن هدف الجلسة التي حضرها ممثلون عن الدائنين بشكل غير إلزامي، هو "التقدم بطلب للنظر في خطة التسوية، وفقاً لنظام الإفلاس الجديد وبناءً عليه ستحدد المحكمة مرئياتها على الطلب بالتسوية وللمحكمة السلطة التقديرية للتصفيه والتسوية أو غيرها من الخيارات". وكشف أن "خطة التسوية قائمة على عرض تسوية جرت موافقة الدائنين غير السعوديين عليه، ويتضمن التصرف بأموال الشركة النقدية والأراضي غير المستخدمة والإبقاء على الأعمال و5 آلاف وظيفة لفترة تمتد بين 3 و5 سنوات. وأوضح أن خطة التسوية المقدمة، هي ذاتها الخطة القديمة،

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-1-8	9	17932

مشاركة عزاء

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (27) ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً (28)

فَادْخُلِي فِي عِبَادِي (29) وَادْخُلِي جَنَّاتِي (30) صدق الله العظيم

تتقدم إدارة الإعلام والعلاقات العامة بخالص التعازي إلى
الزميل/أحمد عبدالله البدوي - الموظف بقسم المراسم
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
وذلك لوفاة / خالته

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته
ورضوانه وأن يدخلها فسيح جناته بإذنه تعالى وأن يلهم أهلها
وذويها الصبر والسلوان .

هذا وسيشيع جثمان الفقيدة الثرى اليوم الثلاثاء
الموافق 8-1-2019 بعد صلاة العصر بمقبرة الصليبخات.

العزاء:-

الرجال: (بيان) / قطعة 7 / الشارع الاول / جادة 9 / منزل 25
هاتف : 55132255

(إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ)

إدارة الإعلام والعلاقات العامة

الوفيات

- فاطمة عبدالرحيم علي، أرملة/ عبدالرحيم أحمد علي، 83 عاماً، (شيعة)، الرجال: الشعب، ديوان الكنادرة، تلفون: 98808000، النساء: الدوحة، ق4، ش3، م47، تلفون: 66509655، 99687987
- نورية راشد الشايجي، أرملة/ عبدالله محمد الزيد الشايجي، 79 عاماً، (شيعة)، الرجال: مشرف، ق6، ش8، م21، مقابل مسجد دلال باقر، تلفون: 99615161، النساء: القادسية، ق4، ش41، م1، تلفون: 99842666
- مريفة صالح عبدالله العازمي، أرملة/ مرضي محمود السحيب، 89 عاماً، (شيعة)، سلوى، ق2، ش2، م8، تلفون: 99079977 - 97448004
- عبدالغفور جاسم محمد بوالبنات، 83 عاماً، (شيعة)، الرجال: مسجد الإمام علي النقي، الدسمة، تلفون: 52222208، النساء: المنصورية، ق2، ش29، م27 (العزاء من اليوم الثلاثاء)
- صفية محمد أمين العوضي، زوجة/ شريف محمود العوضي، 76 عاماً، (شيعة)، الرجال: ديوان العوضي، الدعية، ق3، مقابل الجمعية، تلفون: 66595566 - 66608688، النساء: بيان، ق11، الشارع الأول، ج4، م14، تلفون: 25381343 - 99903366
- منيرة راشد ناصر بورسلي، 80 عاماً، (شيعة)، الرجال: الشامية، ق4، ش محمد الشايع، ديوان بورسلي، تلفون: 99080990، النساء: الشامية، ق8، ش84 أو 85، م10
- نورة أحمد مبارك العصفور، زوجة/ علي عبدالله الغريب، 70 عاماً، (تشيع بعد صلاة عصر اليوم)، الرجال: بيان، ق7، ش الأول، ج9، م25، تلفون: 99369223، النساء: الشامية، ق7، ش جاسم الصقر، م31، تلفون: 66607666
- فاضل درويش حسن عبدالله غلوم، 59 عاماً، (شيعة)، الرجال: الرميثية، مسجد مقامس، تلفون: 94014014، النساء: الرميثية، حسينية أم صادق، شارع مالك بن أنس، م5، ق4، تلفون: 97533349

«إنا لله وإنا إليه راجعون»